

# الحديث الحسن، والحديث الضعيف والتفرد وزيادات الثقة ( ٣ )

## بحث في علم مصطلح الحديث

أ. / خالد مصطفى عبد القادر

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية - جامعة المدينة العالمية

شاه علم - ماليزيا

خلاصة— هذا البحث يبحث في معنى التفرد، وأقسامه، وزيادات الثقة.

الكلمات المفتاحية: الحديث الفرد، تفرد الثقة، تفرد غير الثقة، زيادة الثقة.

### I. المقدمة

معرفة الحديث الفرد وأقسامه، والتفرد المخالف وأنواعه، وبيان معنى زيادة الثقة، وعند تعارض زيادة الثقة مع الحديث تعتبر هذه الزيادة من الحديث

### II. موضوع المقالة

التفرد:

إذا انفرد الراوي برواية حديث، لم يشاركه غيره في رواية ذلك الحديث؛ فلا يخلو الحال من أحد أمرين:

أ- أن يكون هذا الحديث الذي انفرد به رواه ليس له معارض أو مخالف .  
ب- أن يكون هذا الحديث الذي انفرد به رواه له معارض أو مخالف.

لذلك قسم العلماء التفرد إلى قسمين:

أولاً: التفرد غير المخالف ينقسم إلى نوعين :

النوع الأول: تفرد الثقة .

النوع الثاني: تفرد غير الثقة .

أولاً: تفرد الثقة غير المخالف له صورتان:

الصورة الأولى : أن يروي الثقة حديثاً لا يعرف إلا من جهته، وليس لهذا الحديث ما يعارضه؛ فهذا الحديث مقبول بلا خلاف بين العلماء.

الصورة الثانية: زيادة كلمة أو جملة أو أكثر في الحديث.

ثانياً: تفرد غير الثقة غير المخالف:

إذا انفرد الراوي الذي لا يوثق بحفظه وإتقانه، ولم يكن من انفرد به مخالفاً لما رواه غيره، فإن كان الراوي الذي انفرد بالحديث صدوقاً استحسن حديثه، أي : عدناه حسناً، وإن كان الراوي ضعيفاً، ولو من قبل حفظه رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المنكر.

ثانياً: التفرد المخالف:

ينقسم التفرد المخالف إلى نوعين:

أولاً: تفرد الثقة المخالف:

إذا روى الثقة حديثاً خالف به رواية من هو أوثق منه، بالحفظ أو بالعدد، ولم يمكن الجمع بين الحديثين بوجه من وجوه الجمع، كان ما رواه الثقة شاذاً، وما رواه الأوثق يقال له :

المحفوظ.

ثانياً: تفرد غير الثقة المخالف:

إذا روى الضعيف حديثاً خالف به رواية من هو أولى منه؛ فحديث الراوي الضعيف يقال له: المنكر، ومقابلته يقال له: المعروف.

زيادات الثقة:

إذا روى الثقة حديثاً إلا أنه زاد فيه كلمة أو جملة أو أكثر؛ انفرد بهذه الزيادة عن بقية الرواة الراوين لأصل الحديث - أي: الرواة الراوين للحديث بدون هذه الزيادة التي زادها الثقة- فينظر إلى هذه الزيادة التي زادها الثقة:

أ- إن كانت هذه الزيادة لا يوجد تعارض بينها وبين أصل الحديث ، فتكون هذه الزيادة كالحديث المستقل، الذي انفرد بروايته ثقة؛ فتكون مقبولة عند جمهور العلماء.  
ب- إن كانت هذه الزيادة منافية لأصل الحديث، فللعلماء في ذلك كلام.

أقسام الزيادة الواقعة في متن الحديث تنقسم الزيادة الواقعة في متن الحديث إلى قسمين: أولاً: زيادة الصحابي: اتفق العلماء على قبول زيادة الصحابي، إذا صح إسناد الحديث إلى هذا الصحابي.

ثانياً: زيادة غير الصحابي : اختلف العلماء في قبول زيادة غير الصحابي من التابعين الثقات؛ فمن بعدهم، وهذه مذاهبهم.

أولاً: مذهب الجمهور: ذهب جمهور العلماء من المحدثين والفقهاء إلى قبول زيادة الثقة مطلقاً، وسواء غيرت الحكم الثابت أم لا، وسواء أوجبت نقض أحكام ثبتت بخير ليست هي فيه أم لا.

ثانياً: قيل: لا تقبل زيادة الثقة مطلقاً لا ممن رواه ناقصاً ولا من غيره.

ثالثاً: قيل: تقبل إن زادها غير من رواه ناقصاً ولا تقبل ممن رواه مرة ناقصاً.

رابعاً: قال ابن الصباغ فيه : إن ذكر أنه سمع كل واحد من الخبرين في مجلسين؛ قبلت الزيادة وكانا خبرين، ويعمل بهما، وإن عزا ذلك إلى مجلس واحد، وقال: كنت أنسيت هذه الزيادة قبل منه، وإلا وجب التوقف فيها.

انتقد الحافظ ابن حجر من قبل الزيادة مطلقاً بدون قيد ولا شرط، فقال - رحمه الله تعالى -: واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقاً، من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون في الصحيح ألا يكون شاذاً؛ ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه.

وقد تنبه ابن الصلاح والنووي لما تنبه له الحافظ ابن حجر، ولذلك قسموا زيادة الثقة إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: الزيادة غير المخالفة ولا المنافية أن ينفرد ثقة بجملة حديث لا تعرض فيها لما رواه غيره بمخالفة أصلاً، فهذه الزيادة مقبولة باتفاق العلماء كما قال الخطيب؛ لأن هذه الزيادة في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه غيره.

ثانياً: زيادة مخالفة منافية لما رواه سائر الثقات؛ فترد هذه الزيادة التي خالف بها الثقة من هم أوثق منه، بالحفظ أو العدد؛ لأنها داخلية في حكم الحديث الشاذ المردود.

ثالثاً: زيادة لفظية في الحديث لم يذكرها سائر رواة الحديث؛ فتخصص هذه الزيادة العام، وتقيد المطلق؛ فهي تشبه الزيادة المقبولة من حيث أنه لا منافاة بين ها وبين أصل الحديث الذي زيدت فيه، وتشبه الزيادة المردودة من حيث أن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص.

قال الإمام النووي: والصحيح قبول هذه الزيادة. مثال ذلك: حديث حذيفة رضي الله عنه: ((جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً )) انفرد أبو مالك سعد بن طارق الأشجعي فقال :

"جعلت تربتها لنا طهوراً " وسائر الرواة لم يذكرها ذلك؛ فهذا يشبه الأول المردود من حيث أن ما رواه الجماعة عام، وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص، وفي ذلك مغايرة في الصفة، ونوع من المخالفة يختلف به الحكم، ويشبه الثاني المقبول من حيث أنه لا منافاة بينهما.

قال الحافظ السيوطي : قيل: وزيادة "التربة" في الحديث السابق يحتمل أن يراد بها الأرض؛ من حيث هي أرض لا تراب، فلا يبقى فيه زيادة، ولا مخالفة لمن أطلق، وأجيب بأن في بعض طرقه التصريح بالتراب؛ ثم إن عدنا زيادة بالنسبة إلى حديث حذيفة، وإلا فقد وردت في حديث علي رواه أحمد والبيهقي بسند حسن.

حكم رواية جزء من الحديث:

مذاهب العلماء في ذلك:

أولاً: مذهب الجمهور:

ذهب الجمهور من أصحاب الحديث والفقهاء والأصول إلى أنه يجوز للراوي أن يروي جزءاً من الحديث بشروط وهي :

الشرط الأول: أن يكون الراوي عالماً بكيفية ذلك.

الشرط الثاني: أن يكون الراوي الذي روى جزءاً من الحديث رفيع المنزلة بين العلماء، بعيداً عن التهمة حتى لا يتهم.

الشرط الثالث: أن لا يكون للجزء الذي رواه تعلقاً بما قبله ولا بما بعده؛ حتى لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة بما ترك، فلو كان لما رواه تعلقاً بما ترك؛ لترتب على ذلك تغير الأحكام، وهذا لا يجوز.

فإذا تحققت هذه الشروط الثلاثة؛ جاز للراوي أن يروي جزءاً من الحديث، سواء جوزنا الرواية بالمعنى أم لا، وسواء رواه قبل ذلك تاماً أم لا، وهذا هو مذهب الإمام مسلم الذي نص عليه في مقدمة صحيحه.

ثانياً: ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز للراوي أن يروي جزءاً من الحديث، وهذا بناء على منع الراوي بالمعنى.

ثالثاً: ذهب بعض العلماء إلى أنه لا يجوز للراوي أن يروي جزءاً من الحديث، وإن جازت الرواية بالمعنى، إذا لم يكن رواه هو أو غيره بتمامه قبل ذلك.

رابعاً: ذهب بعض العلماء إلى أنه يجوز للراوي أن يروي جزءاً من الحديث مطلقاً، ونسب القاضي عياض ذلك إلى الإمام مسلم.

#### المراجع والمصادر

١. الحافظ السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن فتح المغيث شرح ألفية الحديث — دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٤٠٣ هـ
٢. أبي عمرو بن الصلاح مقدمة ابن الصلاح طبع دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٧ م
٣. الإمام الزركشي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين عبد الله بن بهادر النكت على ابن الصلاح الناشر مكتبة أضواء السلف - الرياض - ١٩٩٨ م، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج
٤. أبو سعيد العلائي صلاح الدين خليل بن كيكليدي جامع التحصيل في أحكام المراسيل: المتوفى ٧٦١ هـ تحقيق حمدي السلفي ط دار العربية للطباعة بغداد ١٣٩٨ هـ
٥. العراقي زين الدين أبي الفضل عبدالرحيم بن الحسين المتوفى ٨٠٦ هـ التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح : تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط. الأولى ١٣٨٩ هـ - مكتبة السلفية المدينة المنورة
٦. السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر المتوفى ٩١١ هـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ط دار الكتاب العربي تحقيق أحمد عمر هاشم - ١٤٠٩ هـ
٧. الخطيب البغدادي أحمد بن علي الكفاية في علم الرواية : دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٨٥ م ، تحقيق أحمد عمر هاشم
٨. صبحي الصالح علوم الحديث ومصطلحه : ط. الرابعة دار العلم للملايين ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م
٩. الدكتور - الخشوعي الخشوعي الحديث الضعيف محمد- بدون طبع
١٠. الدكتور- الخشوعي الخشوعي محمد- الإيضاح في علوم الاصطلاح - بدون طبع .